تمثلات الإطارات الصناعية لأدوارها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

ط.د قمر ميهوبي
جامعة محمد خيضر بسكرة، kamar.mihoubi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/05 تاريخ القبول:2023/06/03 تاريخ النشر: 2023/06/29

الملخص:

تسعى الدراسة إلى الكشف عن دور الإطارات الصناعية في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، نظرا لما تشكله هذه الفئة المهنية من حيث وضعيتها كمورد حقيقي يسهم في تحديث المجتمعات، لما تملكه من مؤهلات وخبرات تقنية وفنية، حيث أصبحت طاقة فعلية نظرا لما تحتله على مستوى المجتمع والمؤسسة على حد سواء وتعد هذه الفئة محور اشتغال الكثير من الباحثين السوسيولوجيين، لأنها أصبحت كيان قائم بذاته لما تحتله من أدوار ومواقف داخل بنية المؤسسة كذا من حيث موقعها كسلطة ولتسيير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

ولقد أقحمت المؤسسة الجزائرية عبر مراحل تسييرها هذه الإطارات كفئة لإرساء أسس التحديث وتبني سياسة تسيير جديدة لأجل التغيير وتحقيق معادلة التنمية، لكن هذه التغيرات لم تكن في مستوى الانفتاح الذي عرفه الإطار على مستوى الدولة الصناعية،ومن ثم بدأت تطفو إلى السطح الكثير من الصعوبات على مستوى موقع ودور وتمثلات هذه الفئة، نتيجة التناقضات التي ظهرت على مستوى المؤسسة من حيث تكيف هذه الفئة مع إستراتيجية التسيير الذي تبنته المؤسسة الاقتصادية العمومية اتجاه هذه الفئة السوسيومهنية.

الكلمات المفتاحية:المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، التمثلات، الإطارات الصناعية، الدور.

Abstract :

-The study seeks to reveal the role of industrial tires in the Algerian public economic institution, given what this professional category constitutes in terms of its status as a real resource that contributes to the modernization of societies, due to its technical and technical qualifications and experiences, as it has become an actual energy due to what it occupies at the level of society and the institution onBoth, and this category is the focus of many sociological researchers, because it has become a self-contained entity because of the roles and positions it occupies within the structure of the institution, as well as in terms of its position as an authority and for the management of the Algerian economic institution.

-The Algerian institution, through the stages of its management, involved these frameworks as a category to lay the foundations for modernization and adopt a new management policy for change and achieve the development equation, but these changes were not at the level of openness that the framework knew at the level of the industrial state, and then many difficulties began to surface at the levelThe location, role and representations of this category, as a result of the contradictions that appeared at the level of the institution in terms of adapting this category to the management strategy adopted by the public economic institution towards this socio-professional category.

***Keywords**: Algerian economic institution, representations, industrial frameworks, role.*

•**المؤلف المرسل:** قمر ميهوبي، **الإيميل:** kamar.mihoubi@univ-biskra.dz

■ مقدمة:

عرفت المؤسسة الجزائرية عبر مساراتها التنموية ظروف اقتصادية وسوسيوثقافية ذات خصوصية تاريخية ميزها الموروث الكولونيولي، الذي أورثها بنية تنظيمية هشة تميزت بنقص اليد العاملة المؤهلة والإطارات والكفاءات التي تؤمن تسييرها تسييرا عقلانيا، لذلك حاولت الجزائر بعدها مباشرة تبني نمطا في الإدارة والتسيير بهدف القضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية.

إن التغيرات و الإصلاحات التي قامت بها المؤسسة الجزائرية عبر مراحل تسييرها المختلفة بالرغم من كل السياسات والسبل التي كرستها للنهوض بالتنمية، لم تستطيع تأمين المشروع الحقيقي الذي يرقى بتنمية و تطوير المؤسسة و بلورة مجتمع حداثي، وذلك نظرا للسياسة التي انتهجتها الدولة في الانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي مباشرة باختزال في الزمن في عملية التصنيع التي مرت بها المجتمعات الغربية، والاعتماد على الريع البترولي في دعم الرفاهية المادية والاجتماعية للأفراد .

لذلك فمرحلة السبعينيات كانت كبداية لبناء مشروع تنموي هدفه بناء قاعدة صناعية و لتحقيق هذا الهدف يتطلب رأسمال معرفي الذي يتشكل في فئة الإطارات بحكم خبرتها الميدانية في إطار التسييري والتقني لها الأولوية في تسيير مشاريع الدولة فكان اهتمامها بهذه الفئة بارزا من حيث إنشائها لمدراس التكوين ، لكن بحكم التبعية التي تعيشها الجزائر لم يكن لفئة الإطارات الصناعية الجزائرية حظ في أن يكونوا علميا و عمليا و هذا راجع إلى السياسة الخارجية المفروضة التي كان هدفها تحقيق الوظيفة الاجتماعية على حساب الوظيفة الاقتصادية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية أما الدور الحقيقي لهذه الفئة فلم يتجاوز صيانة الآلات والوظائف الإشرافية ، و إذا اضطر الأمر تستدعى اليد العاملة المؤهلة من الخارج التي هي على علم بطبيعة التكنولوجيا ليس كأداة و إنما كمعرفة فنية لم يكن بمقدور الجزائر نقلها .

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 المجلد الثامن العدد 01 (2023) * ص117-130

فكانت مرحلة الثمانينيات والتسعينات كأصعب مرحلة تعيشها فئة الإطارات الصناعية الجزائرية أين تم تسريحها أثناء قيام الدولة بإصلاحات اقتصادية و من ثم الاستقلالية في المؤسسات العمومية ، حيث القرارات الارتجالية المفروضة التي تتبناها الدولة في كل مرة ، ومع دخول الجزائر إلى مرحلة الانفتاح على السوق من خلال الاعتماد على التكنولوجيا و الحتمية التي فرضتها العولمة مما جعلها تتجه إلى الاعتناء أكثر بمواردها البشرية خاصة فئة الإطارات الصناعية باعتبارها المحرك الأساسي لكل عملية تنموية و إنتاجية ،

ستحاول هذه الدراسة من خلال المنهج التحليلي إلى وصف العلاقة بين تسيير المؤسسة العمومية وثقافتها وبين ازدواجية الدور الذي فرض على الإطارات مركزين على إظهار معالم وحدود التغيرات التي قامت بها المؤسسة ومدى فعالية الإطار الجزائري كنخبة مثقفة في الإستراتيجية والتسيير.

و هذا يطرح أمامنا سؤال كالتالي : ما هي تمثلات الإطارات الصناعية لدورها في ظل السياق و المسار التاريخي الذي مرت به المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ؟

أولا. تحديد المفاهيم

1.المؤسسة الاقتصادية الجزائرية:

يعرف بارسونز المؤسسة على أنها وحدات تقوم وفق نموذج بنائي لكي تحقق أهداف محددة(باركر و آخرون، دس، صفحة 15).

كما يعرف عليزغدود المؤسسة في كتابه المؤسسة الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر: هي مجموعة عناصر مترابطة و متفاعلة فيما بينها تقوم في مجموعها بنشاطات تشترك أو تصب في هدف واحد وفقا لمجموعة من العوامل الأنشطة المساعدة بالمؤسسة على رأسها الإدارة كنظام فرعي لتوجيه القيادة و التسيير و ذلك بوضع الأهداف والغايات، و منح اتجاه المؤسسة في شكل سياسات و قواعد منظمة للأنشطة(زغدود، 1987، صفحة 131).

والمؤسسة الاقتصادية هي مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية والتي تشغل فيما بينها وفق تركيبمعينوتوليفة محددة قصد إنجاز أو أداء المهام المنوطة بها من طرف المجتمع(طرطار، 1999، صفحة 15).

ويمكن تعريف المؤسسة الجزائرية على أنها وحدة اجتماعية ثابتة نسبيا، تخضع لنظام سلطة معين خاص بها وتشمل مجموعة من الموارد المختلفة لأجل الوصول لأهدافها المحددة.

2. التمثلات:

يحدد قاموس le grand larousse المشتق من الفعل اللاتيني بوصفه حضور الشيء و مثوله أمام العين أو الخيال بواسطة الرسم أو النحت اللغة أثناء الكلام (بالزاك) مثلا قام بتمثيل أي استحضار المجتمع الفرنسي إبان فترة الاستعمار من خلال رواياته و بهذا المعنى يقول جورج دوهاميل : " إذا كان عدد أصدقائك ثلاثو عشرون فإن لديك منهم ثلاث و عشرون تمثلا "(ناول، 2017، صفحة 21).

ترى جودلييه أن التمثلات ظواهر إدراكية تشترك في الانتماء الاجتماعي للأفراد، كما تمكن من استيعاد الخبرات و الممارسات و أنماط السلوك، و بالتالي تساهم في نهج الحياة العقلية الفردية والجماعية(Denise, 1991, pp. 53-54)

فالتمثلات تشكل نماذج معرفية يستند عليها الأفراد في نقل الأفكار والتواصل بينهم كما تعد مشتركات اجتماعية للجماعات.

يشير موسكوفيتشي أن التمثلات هي الطريقة التي يفكر بها المجتمع فهي متجانسة و مشتركة من قبل أعضاء المجموعة تماما مثلما يتقاسمون لغة مشتركة، فهي تتمثل في الحفاظ على الروابط بينهم لإعدادهم للتفكير والتصرف بطريقة واحدة، وهذاهو السبب في أنها جماعية و مستمرة عبر الأجيال لأنها تضفي حقائق مشتركة(Denise, 1991, pp. 53-54)

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473* المجلد الثامن العدد 01 (2023) * ص117-130

و منه يمكن القول أن التمثلات الاجتماعية تشكل شكل من أشكال المعرفة و نظاما للتفسير التأويل ، التجارب و الخبرات التي يكتسبها الأفراد و أدوارهم و مواقعهم تدرك لديهم في شكل تصورات داخل المنظومة الثقافية و الاجتماعية السائدة كما يوجه أفعالهم و سلوكاتهم

3. الإطارات :

عنصر العياشي يحدد تعريف الإطار في مقترحين مختلفين : الأول ، يمثله التحديد المقترح من قبل المعهد الوطني للدراسات الاقتصادية و الإحصائية بفرنسا (NEES) التي تحدد الإطارات على النحو التالي : فئة اجتماعية تتميز بمسؤولية قيادية ترتكز على تكوين عالي و نمط حياة و علاقة اجتماعية خاصة بها ، أما المقترح الثاني قدمته النصوص التشريعية الخاصة بالعمل في الجزائر التي تقول : يعتبر الإطار كل من يتقاضى أجره لاحقا الدرجة 14 و أثر من سلم القانون العام للعامل(العياشي، 2001، الصفحات 75-76).

تعريف مراني حسان : يعتبر الإطار الصناعي كل فرد يعمل في إطار علاقة عمل في إحدى القطاعات الاقتصادية الصناعية و كان يقوم بتفويض من قيادة التنظيم بإحدى مهام الدراسة أو التخطيط أو الرقابة سواء امتلك سلطة أو لا مع اعتراف له بإحلال تلك المكانة مع ما يترتب عن ذلك من نتائج على موقعه و أجره و واجباته و حقوقه(مراني، 2005، صفحة 7).

4. الدور :

تعريف بارسونز : قطاع من النسق التوجيهي للفرد الفاعل ، و هو ينتظم حول التوقعات في علاقتها بمحتوى تفاعل معين ، تلك التوقعات التي تتكامل مع مجموعة بعينها من المعايير العينية التي تتحكم في التفاعل مع واحد أو أكثر من التغيرات في الأدوار التكميلية المناسبة(الساعاتي، 1983، صفحة 194)

عرف أحمد زكي بدوي "الدور" في معجم العلوم الاجتماعية: بأنه السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة و الجانب الديناميي لمركز الفرد ، فبينما يشير الفرد إلى مكانة الفرد في الجماعة فإن الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز ، و يحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته و توقعات الآخرين

منه، و هذه التوقعات تتأثر بفهم الفرد و الآخر للحقوق و الواجبات المرتبطة بمركزه الاجتماعي، وحدود الدور تتضمن الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة(بدوي، 1993، صفحة 395).

فالدور هو مجموعة. من المهام التي يعطيها لهم منصبهم بالإضافة إلى المهام التي تظهر في سلوك الفرد ضمن ما يتطلبه منه الموقف

ثانيا. السياق التاريخي لبنية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية:

لقد ركزت الجزائر بعد الاستقلال على المؤسسة العمومية كوسيلة لتطبيق سياسة التصنيع في الجزائر و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلالها و ذلك بوضع أنماط تسييرية مختلفة ومتعددة تبعا لتطور أنظمة ، هيكلة ، و أهداف المؤسسة الاقتصادية العمومية و لقد لعبت فيها الإطارات الصناعية دورا مركزيا في كل مرحلة.

فكانت مرحلة التسيير الذاتي هي أول مرحلة بعد الاستقلال مباشرة كتجربة وهنا جاءت يوغوزلافية تعني تحقيق تسييرا ذاتيا استقلاليا بمبدأ المساواة الاشتراكية فكرة تسيير المؤسسة من طرف مالكيها ليعطي لهم حرية المبادرة بعيدا عن تمركز الدولة ، لان التجربة الجزائرية في مجال التسيير الذاتي تقوم أساسا على مبدأ الملكية الجماعية في الممتلكات التي استرجعها المجتمع الجزائري بعد رحيل المستدمر و نقل تسييرها إلى مجموع العمال و هذا لا يعني مجرد حضور للعمال إلى الوحدة في أوقات محددة أو اهتمامهم بالتنظيم الداخلي للمنشأة فهذا يعني إفراغ التسيير الذاتي من مضمونه و تحويل العمال إلى مجرد تابعين للإدارة ، عوض كونه نوع من الديمقراطية الاقتصادية ينمو و يتطور في الحالة التي يتزايد فيها تسيير العمال و يتناقص التدخل البيروقراطي ، و لكن إذا حدث العكس يتحول إلى مجرد رقابة و فتح المجال للبيروقراطية و مركزية التسيير(السويدي، 1984، صفحة 122). فتميزت هذه الفترة بقلة الإطارات الصناعية و محدودية أعدادهم و تواجدهم

مقابل منح السلطة المطلقة للمدير (المسير (في العمل ، الإدارة ، التخطيط ، التسيير دون مشاركة العمال في اتخاذ القرار.

تليها بعد ذلك مرحلة التسيير الاشتراكي للحد من السلطة المطلقة و البيروقراطية و المرتبطة بسوء الاتصال العمودي فتميزت الاشتراكية بخلق بناء تحتي صناعي ينتج الصلب و المحركات و غيرها من المعدات الآلية و قد كان الهدف منها بناء القاعدة الصناعية تساعد في تطور صناعات أخرى ميكانيكية و إلكترونية و إمداد الزراعة بالتجهيزات اللازمة ، و هو ما أطلق عليه عالم الاقتصاد السياسي الفرنسي جيرارد ديستان دوبيرنيس تصنيع الصناعة(الأزرق، 1980، صفحة 12) و في هذه المرحلة كان إشراك العمال في العملية التسييرية دون الأخذ بعين الاعتبار مستوى تكوين و وعي الطبقة العمالية مما أفقدهم مواجهة فئة الإطارات (المسيرة على وجه الخصوص) التي كانت تسير المؤسسة وفق ما تمليه عليها الجهات العليا و الإيديولوجية المتبناة.

إن إفرازات لنمط الاشتراكي أدى إلى البحث عن أسلوب آخر في التسيير المتمثل فبإعادة الهيكلة نتيجة الوضعية التي كانت تمر بها المؤسسة الوطنية من جهة و وضعية الاقتصاد الوطني من جهة أخرى ، فقد كانت المؤسسة تشكو من ضعف تسييرها الداخلي الأمر الذي جعلها لا تعطي للإطارات الكفأة ، الخبرات العلمية ، التقنية و الإدارية حرية أكبر في المبادرة ة ، التسيير و اتخاذ القرارات التي ترتبط بواقع و آفاق المؤسسة التي يشتغلون بها لتحقيق فعاليتها ، إلا أن إعادة الهيكلة المالية و العضوية ، إضافة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية دفع بالحكومة إلى اللجوء إلى إصلاحات جديدة تجسدت في مرحلة استقلالية المؤسسات التي جاءت جراء انهيار أسعار المحروقات مما تسبب في عجز مالي و إفلاس المؤسسات إلى غاية الوصول إلى مسح ديون المؤسسات الاقتصادية بقرارات سياسية من طرف الخزينة العمومية ، لنصل في الأخير إلى التنازل عن هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص الوطني و الأجنبي ، فحتى أسواق الفلاح والمساحات التجارية لكبرى التي تعتمد على قاعدة واحدة فقط في الشراء بسعر الجملة و البيع بالتقسيط . مع هامش ربح وصلت إلى درجة الإفلاس(قسيمي، 2017، صفحة 209)، و تعد

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 المجلد الثامن العدد 01 (2023) * ص117-130

هذه الفترة كأصعب فترة تعيشها فئة الإطارات الصناعية خاصة التقنية منها أين تم تسريحها جراء الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة في هذه المرحلة ، و رغم المعرفة الفنية و الكفاءة التي تمتلكها هذه الفئة لم تتمكن من ممارسة دورها الفعلي و بقيت حبيسة متطلبات سياسية التي تنص عليها القواعد الرسمية التي يعتمدها التنظيم البيروقراطي الجزائري المتصلب.

لقد حاولت الجزائر في كل مخطط تنموي القيام بمجموعة من الإصلاحات بهدف القضاء على الخلل الذي يعتري كل مرحلة ، لكنها لم تستطيع تجاوز التناقضات التي ظهرت على مستوى المؤسسة نظرا للتمايز الاجتماعي في بنية المجتمع و كذا النمط الثقافي التقليدي الذي كان سائدا داخلها و خارجها ، إضافة إلى نقص اليد العاملة المؤهلة نتيجة السياسة التي انتهجتها الدولة إذ " وفرت عقود العمل في مختلف القطاعات النشاطات الاقتصادية ، حيث كانت معظم المنشآت خاصة الصناعية منها تتنافس على استقطاب اليد العاملة رغم ضعف تأهيلها وانعدام مستوى "التكوين(عمر شرفة، 2017، صفحة 49)).

ثالثا. تمثلات الإطارات لأدوارهم من خلال بعض المقاربات و الدراسات الجزائرية

إن القيام بالمهام ذات الصبغة التنظيمية ، التقنية و الإدارية داخل المنشآت التنظيمات وكل الأخرى التي يقوم نشاطها على العمل الإنساني المنتج هو موضوعيا وتاريخيا السبب الرئيسي والأصلي لبروز فئة الإطارات كفئة مهنية و ترسيخ وظائفها ، قد ارتبط بتطور المؤسسات الصناعية و التجارية، لأن حاجة المؤسسات المتزايدة والمستجدة قد أدت في آخر المطاف وبالتدرج إلى ترسيخ وظيفة الإطارات.

فالتحليل الوظيفي يقوم على تحليل الأدوار باعتبارها محددة كليا في النسق و مفروضة بشدة على الأفراد، ضمن عملية الإدراك هذه و تفترض المتطلبات الوظيفية نفسها على كل فرد و كأنها إكراهات ، و لا تفسح للأفراد سوى باستقلالية متقلصة(أنصار، 1992، صفحة 81).

أما في نظر الفردانية الميتودولوجية يؤكد جمال فزة بأن الأدوار لا تستمد دلالتها إلا من خلال تقاطعات و ترابطات المتبادلة لتمثلات و حوافز الفاعلين ، من هنا تستمد الشروط و الأدوار

فتصير أهدافا عند هؤلاء و وسائل عند أولئك ، و معيقات عند الآخرين ، إذ أنه لا وجود لشروط و أدوار موضوعية بمعزل عن استراتيجيات الفاعلين(فزة، 2013، صفحة 83).

أما التحليل الإستراتيجي فيهتم بفهم كيفية بناء الأفعال الجماعية انطلاقا من السلوكات الفردية والتنسيق في العمل الذي يفترض جملة من الأفعال الفردية ، و يكون التحليل استراتيجيا عندما يعاين سلوك الفاعلين المتعلق بالأهداف الواضحة و الواعية التي يضعونها و ضغوط المحيط و الموارد المتاحة لهم ، و يبتعد التحليل الإستراتيجي عن موازنة النقائص الموجودة في التسيير و الإدارة ليركز على توضيح الاختيارات الأساسية للإدارةالعامة وتفادي الأخطاء التي قد تهدد حياة المؤسسة(خريبش، 2011، صفحة 576)) .

هنا ينطلق ميشال كروزي في الكشف عن إكراهات النسق على الأفراد ذلك من خلال وما يمارسه النسق من حتميات و ضغوطات و قوانين صارمة روتينية و جامدة تحد من حرية واستقلالية الفاعلين والذين تنسب إليهم أدوار محددة عقلانية و متوقعة و من ثمة تحد من نجاح التنظيم و تحقيق أهدافه .

لقد عرف المجتمع الجزائري بعد الاستقلال انطلاقة جديدة تمثلت في عملية التأمين الكبرى التي سبقت حركة تصنيعية واسعة صاحبتها مشاريع الإصلاح الزراعي و توسيع المنظومتين التعليمية الصحية و ، و قد كان لسيرورة التغير الاجتماعي هذه خاصة و التصنيع آثار عميقة على البنية الاجتماعية(غريد، 1997، صفحة 6) فقد كان لسياسة التعليم المجاني دور كبير في بروز فئة الإطارات الصناعية لها القدرة على منافسة البرجوازية التي ظهرت في مرحلة الاستعمار التي تمثل الوظائف التسييرية باعتبارها فئة (الإطارات الصناعية) تمتلك الخبرة العلمية و المهارة العملية إلا أن السياسة الجزائرية المنتهجة منعتها من القيام بدورها الفعلي في ظل الوظيفة الإيديولوجية التي كانت موكلة لها "فبحكم مؤهلاتها والخبرة الفنية التي تمتلكها بقيت بعيدة عن امتلاك القوة اللازمة التي تمكنها من التحول باتجاه التحكم في القرار ، مثلما تقوم به هذه الفئات على مستوى التنظيمات الصناعية الرأسمالية ، أين تعتمد استراتيجيات ضغط آليات للتفاوض ، للحفاظ على مكانتها أو

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 المجلد الثامن العدد 01 (2023) * ص117-130

لتغيير مواقعها وفقا للمصالح الطبقية التي تسعى لتكريسها ، ذلك انطلاقامن ارتكازها على ما تملكه من خبرات و كفاءات توظفها بشكل عقلاني على مستوى التنظيم(عبد المؤمن، 2001، صفحة 32) و هذا ما يختلف عن الوضع في التنظيمات الصناعية الجزائرية.

فعند الحديث عن العمل في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية يشير علي الكنز أننا نجد أنفسنا أمام فضائين مختلفين بمنطقين و عقليتين متباينتين أحدهما (المصنع) يتمثل في الوقت المضبوط بمعنى أن كل نشاط فهو منظم في ظل سلسلة من النشاطات ، كل جهد مثمن حسب عقلانية حتى و إن كانت غير عادية فالكل مرتكز على منطق عام مستوحى من عقلية اقتصادية في الوقت الذي يعطي ثانيها (المحيط (معنى مخالفا بل متناقضا بالمعنى الذي يعطيه الفضاء الأول للعناصر نفسها ، و عليه يمكن سياق بعض الأمثلة لتوضيح هذا التباين في الرؤى كالوقت الذي يخصص في المحيط لتلبية احتياجات الحياة اليومية (مرا الأبناء للمدرسة ، العلاج) التي هي من ركائز الواقع الفعلي للحي ، القرية ، أو المدينة كل هذا و غيره مرتبط بالنزاع القائم بين جماعتين ذات منطقين مختلفين ، المنطق البيروقراطي الذي يبحث عن الاستحواذ على السلطة ، و منطق تيكنوقراطي أساسه العملية الاقتصادية(بشير، علماء الاجتماع تنظيمات وعمل في الجزائر الرعيل الأول، 2018، الصفحات 26-27).

كما يؤكد علي الكنز أنه من غير الممكن تحقيق تقنية دون الربط العضوي بين مختلف الفئات المهنية داخل المؤسسة لتحقيق التضامن في المصير المشترك و هو ما سماه بالتراضي التاريخي و من ثم الإبتعاد عن الفهم التاريخي(بشير، علماء الإجتماع تنظيمات وعمل في الجزائر الرعيل الأول، 2018، صفحة 12) حيث يشير الكنز إلى عدم وجود تضمن وتماسك بين الفاعلين داخل المؤسسة و بين هذه الأخيرة المحيط السياسي والاجتماعي الأمر الذي أدى إلى تحقيق الفاعلية للمؤسسة الاقتصادية .

هنا يرى علي الكنز أن المؤسسة في البداية نُظر إليها نظرة اقتصادية أساسا ، و مع ذلك طلب منها لاحقا معالجة الجانب الاجتماعي ، فأصبحت حينئذ مؤسسة اقتصادية واجتماعية في نفس

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 المجلد الثامن العدد 01 (2023) * ص117-130

الوقت (ازدواجية الدور) مما نتج عن هذا التناقض من خلال خطاب الإطارات بعدم تفهم هذه الوضعية المزدوجة غير المرتقبة ما ولّد لديهم حيرة بخصوص الموقف الذي يجب اتخاذه حيالها(بشير، علماء الاجتماع تنظيمات وعمل في الجزائر الرعيل الأول، 2018، صفحة 21).

إن فئة الإطارات الصناعية الاقتصادية وجدت نفسها في وضعية غير التي كانت تتوقعها لكن بفضل المعرفة الفنية و الخبرة والكفاءة جعلت منها فئة بامتلاكها هامش من الحرية كما يقول ميشال كروزي تمكنها من تحقيق استراتيجيات مبنية على رهانات الإطارات الصناعية ، فتصبح في المعلومات الخاصة بالتكنولوجيا التي تتم بها عملية التصنيع و الإنتاج و من هنا تتجاوز هذه الفئة دورها الفني إلى أدوار أخرى في التنظيم كالتسيير و اتخاذ القرارات مما يجعلها توسع في منطقة الشك بفضل المهارات و المعارف العلمية الفنية التي تمتلكها و تميزها عن الفئات الأخرى في المؤسسة ، الأمر الذي يجعل هذه الفئة السوسيومهنية في وضعية تحالفات، تعارضات، أو مفوضات مع الفئات الأخرى الفاعلة المنشأة ، هذا من وجهة نظر ميشال كروزي، إلا أن الإطارات الصناعية الجزائرية وجدت نفسها في وضعية التبعية ، مهمشة بدل قيامها بدورها الفعلي كفاعل استراتيجي و هنا يؤكد الأستاذ عبد المؤمن فؤاد أنه لو ركزنا في علاقة الإطار الصناعي بملكية وسائل الإنتاج من خلال الإطار القانوني الذي ينظمها جعلت دوره يتجه عموما نحو تجسيد متطلبات المنصب التي تؤمن له وضعا اجتماعيا متميزا عن باقي الفئات الأجيرة الأخرى على حسب دوره الإنتاجي الفني ، إن شرعية هذه الفئة عند هذا المستوى من التحليل تقوم على ممارسة الوظيفة التوزيعية لفائض الإنتاج وفق آليات و قوانين السوق كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية بل تقوم من خلال الدور السياسي لدور المؤسسة العمومية ، إنها بذلك شرعية غير عقلانية لا يحددها الدور الإنتاجي بل سياسة ناتجة عن تبعية للقوى المهيمنة على القرار السياسي(عبد المؤمن، 2001، صفحة 27) و عند هذا المستوى من التحليل إن تصور الإطار الصناعي الجزائري في ظل علاقة التبعية التي يفرضها نمط التملك و شكل التوزيع يكشف عن حالة استلاب ناتجة عن حرمان حقيقي لممارسة دوره لتكشف عن صراع الأدوار لديه بحكم توسطه لأطراف علاقة العمل الإنتاجية ، و تعكس ازدواجية الوجود من خلال تموضعه في البناء الاجتماعي ضمن المسيطر عليها

أنه يشعر بعلاقة الصناعة و التهميش من دائرة اتخاذ القرار و مراقبة المجال الاجتماعي السياسي ، فالدور الموكل إليه يبقى محدود في تعزيز موقعه ، داخل البنية المؤسساتية المتواجد بها(عبد المؤمن، 2001، صفحة 28)

■ الخاتمة:

تعتبر فئة الإطارات الصناعات الجزائرية فئة من الفئات السوسيومهنية الفاعلة في المؤسسة الاقتصادية العمومية ، ارتبط ظهورها و تطور وظيفتها أدوارها و مهامها في السياق و المسار التاريخي الذي مرت به المؤسسة الجزائرية و ما تبنته من سياسات و إصلاحات تنموية لرقيها من جهة ليتم عن طريقها تحسين المستوى المعيشي للأفراد و تحقيق ازدهار المجتمع من جهة أخرى، إلا أن هذا النموذج التنموي الذي تبنته الجزائر قد باء بالفشل جراء السياسات والإجراءات التي وضعتها الدولة و كبلت بها المؤسسة الأمر الذي منع هذه الأخيرة من التحرك و التقدم نحو الهدف المنشود .

فرغم الكفاءة و المهارة المعرفية و العلمية التي تمتلكها هذه الفئة (الإطارات الصناعية جعل منها فئة مهمشة وسيطية لا تقوم بدورها الفعلي الذي عليها القيام به جراء القواعد الرسمية الصارمة للتنظيم البيروقراطي الذي لا يدعو للتغيير ، و لمواجهة هذا الخطر الذي يهددها و تعاني منه كونها فئة واعية و فاعلة و مدركة لدورها في التنظيم جعلها تتخذ استراتيجيات بتوسيع منطقة عدم اليقين الخاصة بها و وفق ما تمتلكه من موارد على قول كروزي إلى احتلال مناصب ، رتب ، و مواقع كالتسيير و اتخاذ القرار على السلم الهيرارشي غير الذي كان من المفروض احتلالها بحكم معرفتها الفنية و العملية لتحقيق أهدافها.

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473* المجلد الثامن العدد 01 (2023) * ص117-130

■ قائمة المراجع:

أحمد زكي بدوي. (1993). معجم *مصطلحات العلوم الإجتماعية*. بيروت، لبنان: مكتبة لبنان.

أحمد طرطار. (1999). *تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

إلياس عمر شرفة. (2017). *علم اجتماع النخب دراسة تحليلية* (المجلد 1). الأردن: دار الأيام للنشر.

باركر، و آخرون. (دس). *علم الاجتماع الصناعي*. (محمد محمد علي، و آخرون، المترجمون) الاسكندرية، مصر: منشأة المعارف.

بيار أنصار. (1992). *العلوم الاجتماعية المعاصرة* (المجلد 1). (غريفر نخلة، المترجمون) بيروت، لبنان: المركز اليقافي العربي.

جمال غريد. (1997). ثقافة المؤسسة. *مركز البحث في الأنثربولوجية الاجتماعية والثقافية*.

جمال فزة. (2013). *سوسيولوجية التنظيمات أسس واتجاهات* (المجلد 1). المغرب: دار أبي رقراق للنشر .

حسان مراني. (2005). الاطارات الصناعية نحو نشر وتكوين نخبة حديثة. *مركز البحث في الدراسات الأنثربولوجية الاجتماعية والثقافية*.

سامية حسن الساعاتي. (1983). *الثقافة والشخصية: بحث في علم الاجتماع الثقافي* (المجلد 2). مصر: دار النهضة العربية.

سفيان ناول. (2017). تمثلات المتعلم واكتساب المفاهيم الشرعية. *إفريقيا الشرق، المغرب*.

عبد القادر خريبش. (2011). التحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزي. *مجلة دمشق، 27*(1 و2).

علي زغدود. (1987). *المؤسسة الاشتراكية ذات طابع اقتصادي في الجزائر*. الجزائر: مؤسسة الجزائر للطباعة.

عنصر العياشي. (2001). الإطارات الصناعية. *مركز البحوث في الأنثربولوجيا الإجتماعية والثقافية*.

فؤاد عبد المؤمن. (2001). سلطة الاطارات وملكية الدولة. مركز *البحث في الدراسات الأنثربولوجية الاجتماعية والثقافية*.

محمد السويدي. (1984). *مقدمة في المجتمع الجزائري*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

محمد بشير. (2018). *علماء الإجتماع تنظيمات وعمل في الجزائر الرعيل الأول*. الجزائر: دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع.

مغنية الأزرق. (1980). *نشوء الطبقات في الجزائر*. (سمير كرم، المترجمون) بيروت، لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية.

ناصر قسيمي. (2017). *سوسيولوجيا المنظمات* (المجلد 2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

Denise. (1991). *les representation sociales* (éd. 2). paris, france.